المحاضرة الثانية: الجهود الدولية" تجارب في تنظيم الأنترنت"

عناصر الدرس:

1. التجربة الأمريكية في بناء مجتمع المعلومات
2. تجربة الاتحاد الأوروبي في بناء مجتمع المعلومات
3. تجربة اليابان في بناء مجتمع المعلومات
4. تجربة ماليزيا في بناء مجتمع المعلومات
5. تجربة سنغافورة في بناء مجتمع المعلومات
6. تجربة كوريا الجنوبية في بناء مجتمع المعلومات

مقدمة:

سنتعرض في هذه المحاضرة إلى مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات من خلال بعض التجارب الوطنية ودورها في التأسيس لهذا المجتمع واهم التجارب الرائدة. في عالم أصبحت قوة الدول وتطورها تقاس بقوة هياكلها القاعدية المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، وتطور مجتمعها يقاس بتطور الشبكات الرابطة بين أجزائه ومستوى وكمية إتصال أفراده، وكذا تمتع مواطنيه بهذه التقنيات. ومن المؤشرات التي يمكن رصدها لقياس إمكانية النفاذ والإستعمال توجد المؤشرات التالية(نسبة تمتع المواطنين بالحاسب الآلي ونسبة الاشتراك في الهاتف الثابت والنقال وكذا نسبة الإشتراك في خدمة الانترنت ونسبة الاستعمال لهذه الأخيرة) ويمكن لهذه المؤشرات كذلك أن تخبرنا بأداء الدولة ومؤسساتها في هذا المجال أنظر مؤشرات مجتمع المعلومات. وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر ان نسلط الضوء على بعض النماذج والتجارب الخاصة بسياسة الدول في الولوج الى مجتمع المعلومات.

أولا- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

سنة 1993م ركز المخطط الوطني للهياكل القاعدية للمعلومات على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى أولوية دور القطاع الخاص في بناء بنية تحتية وطنية للمعلومات. مع العلم أن التركيز على القطاع الخاص لا يعني الإستغناء أو التقليص من دور القطاع العام، بل على الدولة تقع مسؤولية التوجيه ورسم معالم سياسية وطنية مدروسة بإمكانيتها أن توظف مساهمات القطاع الخاص لتحقيق نتائج ملموسة.

1. تشجيع الإستثمار الخاص في قطاع المعلومات.
2. تيسير الوصول إلى المعلومات للجميع وبأسعار معقولة.

3. المساهمة في تطوير تكنولوجيا المعلومات وإستخداماتها
4. السهر على السير الحسن للهياكل القاعدية ووضعها تحت تصرف مستعمليها.
5. ضمان أمن المعلومات ونوعية الشبكات.
6. حماية حقوق الملكية الفكرية
7. تسهيل الوصول إلى المعلومات الإدارية في مجال الإتصالات.
8. التنسيق بين مختلف الهيئات الإدارية على المستوى الوطني وربط العلاقات مع الشعوب الأخرى.
9. التسيير بين مختلف الهيئات الإدارية على المستوى الوطني وربط العلاقات مع الشعوب الأخرى

يعد مراجعة قانون 1934أمضى الرئيس السابق كلينتون *Clinton* القانون الجديد المسمى: (*Telecommunication act of 1996*) والذي ألغيت بموجبه قوانين التي تمنع القطاع الخاص من المشاركة في الإستثمار في خدمات الهاتف المحلي كما حدد هذا القانون شروط المنافسة وأعطى صلاحيات واسعة للجنة الفدرالية للإتصالات (*Federal Communication Commission FCC*) مع مطالبتها بتحيين تعريف الخدمة العامة والسهر على أن تستفيد المدارس والمكتبات من خدمة الإتصالات بسعر خاص.

ثانيا- سياسة الاتحاد الأوربي في بناء مجتمع المعلومات:

يعود تاريخ إهتمام الإتحاد الأوربي بقطاع المعلومات إلى الثمانينات من القرن العشرين حيث أولى الإتحاد عناية خاصة لتطوير تكنولوجيا المعلومات التي إعتنت ب"التكنولوجيا الأساسية" وترجم إهتمام الإتحاد بهذا القطاع بوضع برنامج أوربي للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات سنة 1984م وزيادة الغلاف المالي المخصص لتمويل البرامج في نفس المجال. تلي هذه المرحلة إجراءات عملية تهدف إلى تحسين البنية التحتية لقطاع الإتصالات . في بداية التسعينات أكد الإتحاد الأوربي ضرورة الدخول وبسرعة في مجتمع المعلومات نظرا للوتيرة المتسارعة للعولمة وما إنجر عنها من تخوف الأوربيين من تراجع موقعهم أمام الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار شرع في إنشاء شبكة أوروبية. كما أنه في شهر ديسمبر 1993مكلف المجلس الأوروبي فريقا من الخبراء لإعداد تقرير حول إقتصاد المعلومات في الإتحاد وأفضى التقرير إلى ضرورة إسناد الدور الأساسي للقطاع الخاص لتطوير مجتمع المعلومات. وفي شهر جويلية 1994م نشرت اللجنة الأوربية محاضرة تحت عنوان: "طريق أوربا نحو مجتمع المعلومات والخطة التنفيذية" أين طرحت جملة من القضايا المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي وكذا الخدمات والمحتوى والجوانب الإجتماعية والثقافية. وفي سنة 1999م بدأ المجلس الأوروبي في تنفيد قاعدة بيانات للمشاريع التي تحقق

كيان مجتمع المعلومات وهو مشروع (*ESIS*)، ويهدف هذا المشروع إلى بناء وتوفير أدوات تكنولوجية مناسبة في مجال المعرفة ، الاتصالات، المشاركة، نشر المعلومات، التجوال والدعاية. إن السياسات الأوربية المنتهجة في مجال المعلومات إنطلقت من الجانب الإجتماعي الذي يشكل القاعدة الأساسية لتطوير مجتمع المعلومات، وبالتالي وجهت عناية كبيرة للتربية والتكوين للإرتقاء بالعنصر البشري إلى مستوى التفاعل مع التحولات التي يعرفها العالم لتمكين الفرد من القيام بدوره كعنصر فاعل يساهم في بناء المجتمع.

فيما يخص الجهود الفردية لدول الإتحاد فهي تصب في نفس الاتجاه، على سبيل المثال حررت فرنسا قطاع الاتصالات في الفاتح من جانفي 1998م وذلك في إطار مخطط وطني شامل لإعداد أرضية مناسبة تسمح لها بالدخول في مجتمع المعلومات.حيث خصصت فرنسا 50مليون فرنك سنويا لمدة 3سنوات لإنشاء شبكة تربط بين المكتبات الجامعية و 30مليون فرنك لنفس المدة لرقمنة الأرصدة الوثائقية.

ثالثا- سياسة اليابان في بناء مجتمع المعلومات:

يعود التطور الذي حققته اليابان في المجال الإقتصادي إلى التحكم في آليات النجاح منها الإهتمام بالمعلومات وحسن إستغلالها وإدراجها في الحياة اليومية لليابانيين. ويعد اليابان من الدول السباقة إلى وضع خطة إستراتيجية للتحول إلى مجتمع المعلومات فقد سخر أموالا طائلة، وجند قوة بشرية هائلة لهذا الغرض. وبهذا فقد "أخدت دور الريادة في الثورة الإلكترونية وفي خلق مجتمع المعلومات إنطلاقا من إعلانها عام 1976م عن خطتها الشاملة للوصول إلى مجتمع المعلومات ."

وقد أصدرت في سنة 1994م برنامج البنية الأساسية المتقدم للمعلومات يشمل على تطوير ثلاثة مجالات أساسية، هي :

أ- تدعيم نظم الإتصالات الرقمية لإتاحة فرصة الإتصال بشبكة الأنترنت على نطاق واسع.

ب- تطوير إنتاج الوسائط المتعددة وطرق التعامل والاستفادة منها.

ج- دعم وتطوير المكتبات الرقمية. وتتراوح الميزانية التي خصصتها الإدارة للمعلومات بين 1,7و 2مليار دولار سنويا منها 10إلى 15%موجهة للبحث العلمي، ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسيها المعلومات في حياة الأفراد والجماعات فإن المؤسسة اليابانية تتعامل مع المعلومات وفق المبادئ التالية:

- التحسيس بأهمية المعلومات على أعلى مستويات المؤسسة.

- إنفاق الميزانيات الكافية لإقتنائها.

- الإهتمام الفردي لإدراج المعلومات في العمل اليومي.

- نجاعة الإتصال بين عمال المؤسسة.

رابعا- سياسة ماليزيا في بناء مجتمع المعلومات:

ماليزيا من الدول التي أدركت أهمية المعلومات كأداة لتحريك عجلة التنمية وبالتالي شرعت في بداية القرن الحالي في تطبيق سياسة تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير المجتمع حيث (MEAST) Malaysian East Asian : من إرسال قمرها الإصطناعي1969 تمكنت في Satellite تعتمد السياسة الماليزية المنتهجة في ميدان المعلومات على العناصر التالية:

1. الإستثمار الواسع في مجال تكنولوجيا المعلومات.

2. إعتماد التخطيط كأسلوب منهجي لتحقيق المشاريع منها المتعلقة بقطاع المعلومات على المدى المتوسط والبعيد.

3. الإستثمار الجاد في العنصر البشري من خلال العناية بقطاع التربية والتعليم.

4. الإهتمام بالمكتبات بالعمل على تقريبها من المواطن عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة.

5. السعي لتمكين المواطنين من إستعمال الإنترنت.

6. إستعمال المكتبة المتنقلة لإيصال الكتب والمعلومات إلى سكان الأرياف والمناطق النائية.

7. التحرير الجزئي لوسائل الإعلام والإتصال مع الحفاظ على الدور التوجيهي للدولة.

خامسا- سياسة سنغافورة في بناء مجتمع المعلومات:

في سنغافورة أدركت السلطات أهمية تكنولوجيا المعلومات مند الثمانينات وسارعت إلى إعتماد إجراءات عملية في هذا المجال، ويعد مشروع) النظرة البعيدة لجزيرة ذكية(لسنة 2000م من أهم البرامج الموجهة لإدراج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في جميع مجالات المجتمع ومن جملة ما يرمي إليه المشروع تمكين المواطنين من التحكم في تكنولوجيا المعلومات والإتصال، هناك 7بيوت من أصل 10تمتلك حاسوبا و 6من أصل 10تستعمل الأنترنت.

سادسا-سياسة كوريا في بناء مجتمع المعلومات:

تظافرت جهود القطاع الخاص والقطاع العام لتطوير بنية تحتية تكنولوجية أفضت إلى تمكين مالا يقل عن 2,5 مليون كوري من الإستفادة من خدمات الإنترنت في سنة 1997م، حيث صرح وزير الإعلام والاتصال لجمهورية كوريا أثناء القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة بجنيف في 12ديسمبر 2003 أن 70% من البيوت الكورية تستعمل الإنترنت و 70% من مجموع السكان يملكون الهاتف النقال، كما قامت الحكومة بتطبيق برنامج سمح بتكوين 10ملايين شخص في الإعلام الآلي.

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6493 .